أثر التغيرات السياسية فى إيران على علاقاتها الخارجية فى عصر ما بعد الثورة الإيرانية

The impact of political changes in Iran on its foreign relations in the post-Iranian revolution era

محمد عبدالمحسن حسين

مرشح للدكتوراه بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

عبدالعال عبدالرحمن الديربي

أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

أحمد جلال محمود

أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

المستخلص:

إن الثورة الإيرانية عام 1979م تعد أحد أبرز التحولات الإستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأخير من القرن العشرين، والتى وضعت نهاية للملكية، ومهدت الطريق لتأسيس كيان سياسى جديد قائم على مجموعة توجهات جديدة ومغايرة حيث برز فى الخطاب السياسى الإيرانى النزعة إلى ما يسمى بأسلمة التوجهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية وهذا مايمكن أن نلاحظه بوضوح فى محتوى الدستور الإيرانى، والذى خصص هامشاً كبيراً للبعد الدينى، وجعله أحد المقومات الرئيسية للجمهورية الإيرانية بإضافة كلمة الإسلامية، وقد أفرزت الثورة نظاماً جديداً قائماً على حكم رجال الدين الشيعة مع إضفاء الصبغة الدينية فى كل مخططاته ومبادئه، وذلك من أجل خدمة أهدافه ومصالحه الوطنية فى منطقة الشرق الأوسط عموماً وفى الدول العربية خصوصاً، خاصةً تلك التى تشترك معها فى حدود مباشرة، كما أعطت هذه الثورة قوة دفع كبيرة للحركة السياسية الدينية فى المنطقة، إذ تصاعدت هذه الحركة فى نفوذها السياسى والثقافى، وأخذ النظام الجديد فى طهران فى تنظيم حملة دعائية لمحاولة تولى الزعامة الإسلامية وإستقطاب المنطقة على أسس ومفاهيم ثورية دينية ربما كانت تلقى صدى فى ظل حالة التصعيد والإحياء الإسلامى التى كانت تشهدها المنطقة حينئذٍ، كما دللت هذه الثورة على إشكالية التوفيق بين منظومة القيم الدينية والمفاهيم السياسية الغربية كالديمقراطية، وكيف استطاع هذا النظام الدينى فى التعامل مع التعقيدات الدبلوماسية الدولية المعاصرة بشكل كان الكثيرون يعتقدون فيه أن الحركات الدينية غير مؤهلة للتعامل مع التعقيدات الهائلة فى الواقع الدولى .

الكلمات الدالة: الثورة الإيرانية – التحولات الإستراتيجية – الشرق الأوسط – االخطاب السياسى – الحركة السياسية الدينية

Abstract:

The Iranian Revolution of 1979 is one of the most significant strategic changes in the Middle East during the last half of the twentieth century, which set an end the monarchy and paved the way for the establishment of a new political entity based on a new and different set of orientations, as the Iranian political discourse featured the tendency to the so-called Islamization of general directions of Iranian foreign policy and this can be clearly noted in the content of the Iranian Constitution, which devoted a significant margin to the religious aspect and made it one of the main components of the Iranian Republic by adding the word "Islamic", the Revolution created a new regime based on the rule of Shiite clergy with the religious character of all its plans and principles in order to serve its national objectives and interests in the Middle East region in general and in Arab States, especially those with which it shares direct borders, this revolution has also given great impetus to the religious political movement in the region, which has escalated in its political and cultural influence and has taken the new regime in Tehran into apropaganda campaign to try to take over the Islamic leadership, and attracting the region on the basis of revolutionary religious concepts may resonate with the escalation and Islamic revival of the region at the time, and this revolution demonstrated the problem of reconciling the system of religious values with Western political concepts such as democracy and how this religious system was able to deal with the complexities of contemporary international diplomacy in away in which many believed that religious movements were ineligible to deal with the enormous complexities of international reality .

KeyWords: Iranian Revolution - Strategic Transformations - Middle East - Political Discourse - Religious Political Movement

مقدمــة:

هناك العديد من المؤسسات في إيران تقوم بالدور الخارجى ناهيك عن أن وزارة الخارجية نفسها لها خصوصيتها فى ذلك، فالرئيس الإيرانى هو المعنى بإختيار وزير الخارجية، إلا أن من يتولى الوزارات الســـيادية لا بد من أن يأتى بمباركة المرشد وبالتالى يصبح لمكتب المرشد وإدارته السياسية دورها فى رسم السياسات، ويصبح لزاماً على وزارة الخارجية التنسيق مع مكتب المرشد، هذا الأمر دفع بالرئيس الإيرانى الأسبق أحمدى نجاد إلى أن يخطو خطوات سعياً منه إلى توسيع صلاحيات الرئيس وتأثيره على وزارة الخارجية حيث قام بتعيين مبعوثين خاصين له وذلك للإلتفاف على تضييق الخناق على توجهاته التى تلقى وزارة الخارجية صعوبة فى تحويلها إلى جانب عملى نظراً لإرتباطها بالسياسة

العامة للنظام، ويأتى المجلس الأعلى للأمن القومى ليعلب دوره أيضاً فى فى السياسة الخارجية، أما فيلق القدس الذراع الخارجية للحرس الثورى والمصنّف لدى عدد من دول العالم إرهابياً، فيلعب دوراً على مستوى السياسة الخارجية، وذلك من خلال دعم التنظيمات المسلّحة فى المنطقة سواء كان دعماً مادياً أو عسكرياً، وبالتالى فإنه يمكن القول كما أشار جهانبخش ايزدى أن هناك عوامل حاكمة على السياسة الخارجية الإيرانية منها ما تصطبغ بصبغة رسمية وأخرى غير رسمية، وأن ما يُزيد من تداخل تجاذبات الصلاحيات والواجبات لمختلف المؤسسات فى نطاق السياسة الخارجية الإيرانية هو وجود العديد من مبادئ السياسة الخارجية تفضى إلى نوع من التناقض بين تلك المبادئ، ويأتى التأويل ليعطى مساحة كبيرة لكل مؤسسة فى تفسيراتها وبالتالى الإنتقال إلى الجانب العملى على ساحة السياسة الخارجية، وهى من الأدوات التى تشكل بالفعل معضلة فى تعاطى النظام الإيرانى مع الخارج وتباين وإزدواجية الثورة فى مقابل الدولة، وهذه الإزدواجية لم يكن لها أن تنتهى بوفاة الخمينى، بل لا تزال أصداؤها باقية لدى النظام الإيراني الحالى للإستمرار فى الوصول إلى الهدف الرئيسى لبقية الأنظمة المتعاقبة على إيران وهو نقل تلك المخيلة إلى واقع بالوسائل المتاحة .

فبعد وفاة الخمينى وإعادة النظر فى الدستور، إجتمع أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومى برئاسة هاشمى رافسنجانى وتوصلوا إلى نتيجة مفادها، أن نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران لن يدوم من دون توسيع نطاق الثورة الإسلامية خارج حدود إيران، ووفقاً لذلك سارت السياسة الخارجية الإيرانية بإتجاه وضع إيران بوصفها أماً للأوطان الإسلامية لكى تتمكن من أن تصبح مركزاً وقاعدة للحركات الإسلامية والتى يتوجب دعمها مادياً ومعنوياً لكى تتمكن من الوصول إلى السلطة وهو ما سيحقق ديمومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولما كان الهدف باقياً فقد إستمر ذلك الفكر وظهر جلياً فى تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين، حيث يقول الرئيس الأسبق أحمدى نجاد : (إن الهدف الرئيس للنظام الإيرانى هو نشر التشيع فى العالم ورفع راية المهدى المنتظر)، وفى هذا السياق يقول قائد الحرس الثورى : (إننا بصدد تصدير خبرة الباسيج)، مما يوضح أن التباين والإزدواجية هو أمر قائم فى السياسة الخارجية الإيرانية، والتى تقع بين سندان أيديولوجية الثورة ومطرقة مفهوم الدولة، وتبقى للأيديولوجية الثورية دورها المحورى فى السياسة الخارجية الإيرانية تخلق بدورها ذلك التباين فى مبادئ السياسة الخارجية للنظام الإيرانى، وعلى الرغم من وجود مؤيد ومعارض لنهج بعض مؤسسات النظام الإيرانى فى أنشطتها الخارجية، إلا أنه يمكن القول أن جميعها تسعى فى نهاية المطاف إلى هدف رئيسى وهو أن تصبح إيران كما قال وزير الخارجية الأسبق ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية على أكبر صالحى: (المفتاح الذهبى للشرق الأوسط والقوة الأولى فيها وأن العالم لا مناص له سوى التعاطى مع إيران)، وبعد مرور أكثر من أربع عقود على إنشاء الجمهورية الإسلامية فى إيران نجد أن الأيديولوجية الإسلامية التى إعتمدها الإمام الخمينى كمصدر أساسى للتوجيه السياسى والإجتماعى لا تزال باقية .

أهمية الدراسة :

تحليل السياسة الخارجية الإيرانية والتعرف على التأثير الذى أحدثته الثورة الإيرانية عام 1979م، على علاقات إيران بالدول الخارجية وخاصةً على المستوى الدولى.

أهداف الدراسة :

1- دراسة التغيرات والتحولات السياسية فى إيران بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979م .

2- دراسة التطور السياسى داخل إيران للتمكن من فهم طبيعة وخصائص التوجهات الأساسية للسياسات الإيرانية ومدى تأثير هذا التطور على العلاقات الرسمية بين إيران والدول الخارجية .

3- دراسة العلاقة بين إيران وبعض الدول الخارجية على المستوى الدولى .

مشكلة الدراسة :

يعتبر عاملا الدين والتاريخ هما الإطار المحدد لسياسة إيران الخارجية تجاه جميع الدول، ولكن عقب قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، تراجع عامل التاريخ وبرز عامل الدين والمذهب بقوة، ويمكن القول أن عامل الدين يبدو كحاضن سياسى للعلاقة بين إيران والدول الخارجية، كما أن الإطار الدستورى ليس وحده هو المؤثر فى صنع القرار وتوجيه سياسة إيران وعلاقتها بالدول، بل إن هناك قوى أخرى مؤثرة دينية وإجتماعية داخل إيران تستخدم المذهبية والتشيع كأساس من أسس السياسة الخارجية الإيرانية، وهنا تدق المشكلة البحثية فى تأثير الدين والمذهب على صانع القرار السياسى داخل إيران فيما يخص العلاقات الخارجية .

تساؤلات الدراسة :

يتمثل التساؤل الرئيسى الذى تدور حوله الدراسة فى "ماهية الأثر الذى أحدثته التغيرات السياسية فى إيران منذ عام 1979م على علاقتها الخارجية؟"

يتفرع عن ذلك التساؤل البحثى الرئيسى عدد من الأسئلة الفرعية التى يرى الباحث أنه فى الإجابة عليها مساهمة فى الإجابة على التساؤل الرئيسى وعدد من الفرضيات العلمية التى تسعى الدراسة إلى إختبار مدى صحتها .

الأسئلة الفرعية :

(1) ما هى أهم المتغيرات الداخلية التى أثرت على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول ؟

(2) ما هى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية على المستوى الدولى ؟

(3) إلى أى مدى تعتبر العقيدة السياسية محدداً رئيسياً من محددات السياسة الخارجية الإيرانية ؟

المنهج المستخدم فى الدراسة :

المنهج النوعى (الكيفى)[1]:

- البحث النوعى هو هذا النوع من البحوث التى تعتمد على البيانات النوعية، ويسمى كذلك البحث الكيفى، والبحث الوصفى، ويظهر ذلك فى شكل مشاهدات وآراء مكتوبة أو مسموعة أو تعليقات، وتتطلب تلك النوعية من مناهج البحث العلمى أن يتوافر لدى الباحث القدرة على الرَبط فيما بين جميع وجهات النظر , من أجل الخروج بالنتائج، ومن أمثلة ذلك الإستبيانات النوعية التى يطلب من خلالها الباحث من المبحوثين القيام بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة فى صيغة جمل، وكذلك المقابلات المسجلة التى تساعد فى الحصول على البيانات النوعية، وذلك الأمر يتعلق أيضاً بالتحليلات المكتوبة، والدراسات الوصفية، والمقالات، والتحليلات, وفى تعريف آخر للبحث النوعى أنه "نوع من أنواع الأبحاث العلمية التى تعتمد على دراسة السلوك والمواقف الإنسانية، يتم فيه جمع المعلومات والبيانات, من خلال مجموعة من الوسائل مثل المقابلات والملاحظات" ويعرف كذلك بأنه البحث الذى يقوم بإستكشاف المواقف، والسلوكيات، والخبرات بإستخدام عدة طرق كالمقابلات، والمجموعات البؤرية، وغيرها بهدف دراسة عمق الظاهرة، حيث يعود بالأشخاص إلى الماضى، ولا يهتم بالنتائج بل يركز على الظاهرة نفسها، كما يعرف بأنه العملية التفاعلية بين الباحث وعينة الدراسة، حيث تقدم عينة الدراسة معلومات للباحث تساعده على الوصول إلى النتائج الجيدة .

2- يتميز البحث النوعى بالقدرة على الدخول إلى أعماق الظاهرة، ودراستها، وتحليلها، ومعرفة تفاصيلها دون جمع بياناتها من الناس .

3- يتميز البحث النوعى بقدرة الباحث على دراسة الظاهرة فى مكان حدوثها أى فى الطبيعة دون الحاجة لدراستها فى المختبرات .

4- للبحث النوعي مجموعة من الإتجاهات، ومنها الظاهرية، والإثنوغرافية، والبحث الميدانى، بالإضافة إلى النظرية التجذيرية .

5- من مميزات البحث النوعى المرونة الكبيرة التى يتمتع بها، وإمكانية إكمال الدراسة، وإجراء التعديلات والتطويرات عليها فى المستقبل، كما أنه يقدم للباحث معلومات مهمة، نظراً للحرية الكبيرة التى يعطيها لعينة الدراسة .

6- من أبرز عيوب البحث النوعى حدوث بعض الظروف التى قد تضطر الباحث لترك مكان الدراسة بشكل مفاجئ، وبالتالى فإنه لن يكون قادراً على الإلمام بالظاهرة من كافة جوانبها، أوتعميم النتائج التى يتوصل إليها، إذ أن حجم

عينة الدراسة يكون صغيراً للغاية، كما أن الباحث قد يضطر للتنقل بين عدد من الأماكن، وقد تحتاج الدراسة لتخصيص الباحث لوقت طويل لها .

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى **أربعة مباحث**, إضافة إلى المقدمة سالفة الذكر, وذلك على النحو **التالى** :

- **المبحث الأول : دور العقيدة السياسية فى السياسة الخارجية الإيرانية .**
- **المبحث الثانى : العلاقات الإيرانية الأمريكية .**
- **المبحث الثالث : العلاقات الإيرانية الروسية .**
- **المبحث الرابع : العلاقات الإيرانية الأوروبية .**

المبحث الأول:

دور العقيدة السياسية فى السياسة الخارجية الإيرانية

هذا المبحث سوف يتناول بشكل خاص عقيدة الشيعة الإمامية (الإثنا عشرية) وتأثيرها فى السياسة الخارجية الإيرانية، والعقيدة بشكل عام لغةً : مأخوذة من العقد، وهو الربط والشد بقوة [1]، ويطلق على العهد وتأكيد اليمين عقد وما عقد عليه الإنسان قلبه فهو عقيدة [2]، وفى الدين مايقصد به الإعتقاد دون العمل كعقيدة وجود الله وبعثه للرسل، وإصطلاحاً : هى الإيمان الجازم والحكم القاطع الذى لا يتطرق إليه شك لدى المعتقد [3]، أما بالنسبة للشيعة فهم من شايعوا علياً رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان فى صدر الإسلام الأول لا يسمى الشخص شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان، ولذلك قيل شيعى وعثمانى وقد تم تقسيمهم **كالآتى** :

الشيعى : هو من قدم علياً على عثمان .

والعثمانى : من قدم عثمان على علىّ [4] .

ويعرف شيخ الشيعة القمى الشيعة بقوله : هم شيعة على فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم وبعده بإنقطاعهم إليه وقولهم بإمامته [5]، ويقول العالم الشيعى "المفيد" [6]، وهو من علماء القرن الخامس الهجرى " إن لفظ الشيعة يطلق على أتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه على سبيل الولاء والإعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفى الإمامة عمن تقدمه فى مقام الخلافة ".

وقد إنقسمت الشيعـــــة إلى فرق عديدة، واختـــــلف العلماء والباحثون فى عددهم، ونرى أن شيخ الشيعة " الطوسى "، يربط وصف التشيع بالإعتقاد بكون علىّ إماماً للمسلمين بوصية من الرسـول صـلى الله عليـــه وسلم وبإرادة من الله [7]، وقد قام الشهرستانى بتقسيم الشيعة إلى خمس فرق **كالآتى** :

" الكيسـانية، والزيدية، والإمامية، والغلاة، والإسـماعيلية " [8]، بينما أبو الحسـن الأشـعرى يرى أن الشـيعة ينقسـمون إلى ثلاث فرق رئيسية **كالآتى** :

أ – **الفرقة الرئيسية الأولى:** الغلاة، وقد تم تقسيم هذه الفرقة إلى خمس عشرة فرقة .

ب – الفرقة الرئيسية الثانية: الإمامية، وهم (الإثنا عشرية) وقد تم تقسيم هذه الفرقة إلى أربع وعشرين فرقة، والفرقة الشـيعية الإمامية أو " الإثنا عشـرية " هى المذهب الرسـمى لجمهورية إيران الإسـلامية، كما ينص الدسـتور الإيرانى " الدين الرسـمى لإيران هو الإسـلام والمذهب الجعفرى " الإثنا عشـرى "، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير " ويدين بها أغلب شعب إيران [9].

جـ – **الفرقة الرئيسية الثالثة:** الزيدية، وقد تم تقسيم هذه الفرقة إلى ست فرق [10] .

وأساس الخلاف العقائدى بين الفرق الإسلامية المختلفة هو خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يمثل العامل الأهم لنشأة الفكر السياسى الشيعى وتطوره خلال المراحل التاريخية، كما أن الإمامة وشروطها وكيفية تنصيب الإمام / الخليفة وصلاحياته، التى كان السبب الرئيسى لإندلاع أول ثورة فى الإسلام التى أطلق عليها " الفتنة الكبرى " فى زمن الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه عام 35هـــ، قد شغلت الحيز الأكبر فى الجدل بين فقهاء المسلمين، وكانت أساساً لتطور الفكر السياسى الإسلامى بمختلف مذاهبه ومدارسه، وكان الموقف منها السبب المحرك لكل أنواع الإحتزاب المذهبى بين فرقتى المسلمين الرئيسيتين الشيعة والسنة الذى ما زال قائماً حتى الآن[11]،كما يعتقد الشيعة بأن الإمـامـة تورث عن النبوة بمعناها السياسى والروحى، بإعتبار أئمة أهل البيت وارثين كتاب الله، كما يرى الشيعة أن سلطة الإمام غير محددة المكان تشمل الأرض كلها [12]، ولا شك أن قيام دولة مذهبية فى إيران وفق نظرية ولاية الفقيه قد كرس الدين فاعلاً أساسياً فى السياسة والمجتمع والثقافة الإيرانية، وذلك بسبب البدء فى تطبيق الشريعة فى الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها عام 1979م .

ويعتقد الشيعة الإثنا عشرية أن غياب الإمام الثانى عشر محمد بن حسن العسكرى، نتج عنه فراغاً عملياً فى منصـب الإمامة السـياسـية والدينية، وللإجابة على المسـائل الفقهية والدينية المسـتجدة التى تواجه أتباع المذهب من جهة أو من أجل قيادة الجماعة وترشيد سلوكهم السياسى والإجتماعى تجاه السلطة السياسية سواء كانوا معارضين أم

موالين لها من جهة أخرى، وهكذا بدأ علماء " الإثنا عشـرية " بتطوير العلوم الدينية، وخصـوصـاً علوم الفقه والحديث والتفسـير، ومن ثم شـرعوا فى وضـع علم الأصـول كأداة لإسـتنباط الأحكام الفقهية من الآيات القرآنية والأحاديث عن الرسول صـلى الله عليه وسلم، والأئمة الإثنى عشر، ومع تطور علم الأصـول نشـأت لاحقاً نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدى الغائب فى إدارة الأمور الحسـبية، التى تتضـمن إدارة أموال الأوقاف وأموال السـفهاء وأموال من لا ولى لـه والتكفل باليتامى والمحتاجين، ثم تطورت نظرية النيابة العامة للفقهاء مع ولادة مفهوم المجتهد الأعلم ووجوب تقليده من قبل المكلفين ليكون المرجع الأعلم أو الأعلى [13]، وتتمحور حركة الإصـلاح الأصـولية حول أسـاسـين : أحدهما عقائدى، يتمثل فى الخطاب الشيعى الجديد للحوزة العلمية، والآخر قومى يتمثل فى القيم للشعب كأدوات لحركة الإصلاح الجديدة [14] .

وأيضـاً هناك إعتقاد عن " الإثنا عشرية " أن علم أصـول الفقه الذى يقوم عليه الإجتهاد عند الشـيعة قد تم وضع أسسه الأولى فى عصر الأئمة، ويزعم الإمامية أن إمـــــامهم محمد بن على البـــاقر هو أول من وضع علم أصـول الفقـه ثم أكمل ذلك من بعده إبنه جعفر الصـادق، وأنهمـا أمليـا على أصحابهما قواعد هذا العلم وجمعوا مسائلـه التى رتبهـا لاحقاً المتأخرون وفقاً لترتيب المصنفين فيه بروايات مسندة إليهما [15]، ويوجد مدرستان شهيرتان للجعفرية " الإثنا عشـرية " هما الأصـولية [16] والإخبارية [17]، وهما قائدتا الخلاف بين الشـيعة حتى اليوم، وتتحكمان فى مسـيرة التشـيع المعاصـر، وترسـمان خريطة طريقه السـياسـية، وميلان ثقله الجماهيرى، إلا أن المدرسـتين تتشـابكان إلى درجةٍ يصـعب معه تحديد أسـبقية الوجود التاريخى، أو تشـابه المرجعية الإخبارية الأصـولية لعموم الشـيعة، إذ الخلاف بين المدرستين هو فى بنية المذهب ومصـادر تلقى مرجعياته وعلمائه [18]، وبصـورةٍ أدق هو خلاف على مستوى المجتهدين لا المقلدين، فيجب على العالم الشيعى وهو يتدرج فى سلم الإجتهاد أن يتتلمذ على منهجية مرسومة فى كلياتها وجزئياتها المدرسية، ومناط خلاف المدرستين هو مسألة تقديم صـريح المعقول على صـحيح المنقول عن الأئمة المعصـومين فى زمن الغيبة الكبرى، أو جدلية العقل والنقل الفلسفية [19] .

إن نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م، أحدث ثورة موازية فى المدرسـة الأصـولية على الصـعيد السـياسـى، ووســـعت الفارق بينها وبين الإخباريين على الصـــعيد العقائدى، إذ أنها نتيجة لعملية توظيف عقيدة القدر فى الشـــأن السـياسـى، فالمدرسـة الأصـولية التى هيمنت عليها الفارسـية الصـفوية تنتهج فى مسـائل القدر العقيدة القدرية[20]، التى تؤمن بأن القدر مـــا هو إلا صناعـــة الإنســـان، آخذة بعقيدة شيخ المدرسة الأصولية إبن بابويه القُمِّى، وروى عن أبى الحسن عندما سُئِل عن أفعال العباد هل هى مخلوقة لله تعالى؟ فقال (عليه السلام) : لو كان خالقاً لها لما تبرأ منها،

قال تعالى : (إن الله بريءٌ من المشركين ورسوله)، ولم يُرِد التبرؤ من خلق ذواتهم، وإنما من شركهم وقبائحهم [21]، وقد أثر مشروع تصدير الثورة الأصولى الشيعى، وهو مشروع فارسى بالدرجة الأولى فى شيعة الجوار الإيرانى، إذ أن مصيرهم إشتبك مع مصير الإيرانيين، الأمر الذى إضطرهم إلى إعلان ولائهم للثورة الإسلامية ودخولهم فى إشكاليات المواطنة فى بلدانهم، وحدوث خلل فى الهوية الحضارية المستقلة داخل هذه الخصوصية الشيعية، وهو مايعنى أن مصيرهم ليس متوحداً مع مصير الإيرانيين [22].

السمات الاساسية للتيار الأصولى وتأثيره فى السياسة الخارجية الإيرانية

أولاً : السمات الأساسية للتيار الأصولى :

هناك سمات وعدة مصطلحات وتعابير لفظية التى تحمل دلالات لغوية وسياسية قد تميز بها الخطاب الأصولى كان من **أهمها** :

1- **اليمين واليسار** : يرفض الخطاب الأصولى الإيرانى تصنيفات اليمين واليسار [23]، وقد بدأ إستخدام مفهومى اليمين واليسار فى أدبيات السياسة الإيرانية، خاصةً مع حزب " جمهورى إسلامى" (الجمهورية الإسلامية)، ثم ما لبثا أن إنتشرا بين الأحزاب الأخرى فى الحكومة ومجلس الشورى .

2- **أصحاب البيت والغرباء** [24] : إستخدم هذا المصطلح زعيم الثورة الإسلامية آية الله خامئنى فى عام 1993م، وأراد من لفظ " من معنا "، " أشخاصاً أو تيارات يعتقدون بالثورة الإسلامية على أساس الهوية الإسلامية، وفى مقابل ذلك وضع خامئنى " الغرباء "، " وحدد صفاتهم بأنهم غير مبالين بالقيم السياسية للثورة والفكر الإسلامى الأصيل وينكرون أساس ذلك، أى ولاية الفقيه " .

3- **الأصولية والمحافظة** : يرفض التيار الأصولى فى إيران القول أن المحافظة والأصولية أمراً واحداً، ذلك بأن المحافظة لم يسبق أن قُدِّمت بصورة فلسفة منظَّمة ومدونة، كما يرفض أصحاب الأصولية الإيرانية أن تكون أصوليتهم بمعنى (Fundamentalism)، لأن المراد من الأصولية كما تعرفها دائرة المعارف للعلوم السياسية، هو أن تكون حركة سياسية تتشكل ضمن إطار دين معين [25]، وتتيح أدبيات الخطاب الأصولى فى إيران رصد مجموعة من المؤشرات الرئيسية التى تكشف عن ملامح هذا الخطاب **وهى** :

أ - **الإيمان بشمولية القدر وقدرته على إدارة المجتمع** : يرى الخطاب الأصولى الإيرانى أن الإسلام يحمل برنامجاً شاملاً وعملياً لإدارة المجتمع فى العصر الحالى، وهو يعتبر الجمهورية الإسلامية أفضل شكل من

أشـكال الحكم، ويحتكم فى ذلك إلى القراءة التى محتواها من مقولة الإمام الخمينى: "الجمهورية الإسـلامية، لا أكثر ولا أقل، فقط الجمهورية الإسلامية " .

ب – **الديمقراطية الدينية** : يعتبر الخطاب الأصـولى الديمقراطية الدينية مرادفاً للجمهورية الإسـلامية، ويرى أن هذه الديمقراطية أو حكم الشـعب الدينى يقولان بوضـوح بالحكم الديمقراطى الرشـيد، ويرى أن الإنتخابات والمشـاركة والمنافسة والأحزاب السياسية من المظاهر المهمة للديمقراطية، ويقول أنه مؤمن بحق الناس فى تقرير مصيرهم، ويبدى تحفظاً على العلاقة بأطياف تعارض الحق فى الإختيار وحكم الأغلبية، وينص ميثاق الأصـولية الذى تم الإعلان عنه عام 2011م البند السادس منه على " الإعتقاد بالحريات المشروعة والديمقراطية الدينية "، فى حين أن " الإعتقاد بالحريات المشـروعة " و " الديمقراطية الدينية "، هما فى السـاحة الإيرانية مفاهيم مجردة وعامة، يمكن أن نجد لها عشرات التفسيرات حتى بالنسبة إلى أعضاء التيار الأصـولى الذين صـاغوا الميثاق فى نصه النهائى، ومن ناحية اخرى نجد أنه فى العموم، أطيافاً عدة لدى الإصلاحيين تظهر إيماناً بالديمقراطية الدينية وهى مسألة ليست محل إختلاف [26] .

جـ– **الإحتكام إلى القانون:** من المبادئ الأساسية التى يؤكدها الخطاب الأصولى الإيمان بالدستور والقانون ومبدأ فصـل السـلطات، وبالمبدأ القائل بتهميش الميول الشـخصـية، وأن الفردية خطر يجب إنقاذ البلد منها، كما أنه يعتقد أن القانون السئ أفضل من الفوضى وغياب القانون.

د – **الجدارة** : تعارض الأصولية وبشدة الطائفية، والميل للنزعات القبلية، والمحسوبية والواسطة، ويعطى المسؤولية لمن هم أحق بها على أسـاس الجدارة والخبرة والمؤهلات والكفاءة، وترى الأصـولية أن المسـؤوليات التى توكل إليها، إنما هى واجب من الله سيسألون عنه.

هـ – **قبول الرقابة العامة** : ترى الأصولية أن محاسبة الشعب للمسؤولين ليست وظيفة وحسب، بل إنها حق أيضاً، وهى تقول إن تعميم الرقابة العامة ومؤسـسـة ثقافة التحقيق والمسـائلة خطوتان عمليتان ملتزمتان بتعاليم القرآن الداعية إلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وتنادى بالنقد الذاتى كإسـتراتيجية لضـمان حيوية الخطاب الأصولى .

و – **الإلتزام العملى بمبادئ الثورة الإسلامية** : تنادى الأصولية الإيرانية بالإلتزام بمبادئ الثورة الإسلامية، والحفاظ عليها، إلتزاماً بتوجيهات الخمينى الذى قال " الحفاظ على الجمهورية الإسلامية هو أكبر واجب شرعى "، وكذلك الحال بالنسبة إلى ولاية الفقيه بإعتبارها إرث الإمام العظيم الذى يجب الحفاظ عليه، ومؤسسة القيادة هى رمز

للديمقراطية الدينية، كما أن الأصولية الإيرانية ترفع شعارات " الحرية والإستقلال، ولا شرقية ولا غربية "، بإعتبارها شعارات إستراتيجية ومثلاً أصيلاً للثورة الإسلامية .

ز – **الولاء والبراء** : من اللبنات الأساسية للمعتقد الأصولى هى معرفة العدو من الصديق، فجوهر الإعتقاد الأصولى هو محاربة الغطرسة والتكبر، ودعم المحرومين والمستضعفين، ومن واجباته محاربة المتكبرين، والخطاب الأصولى يرى أن المؤامرات التى تحاك ضد الأمة الإسلامية هى واقع لا يندرج تحت تصنيف الوهم الذى تتحدث عنه " نظرية المؤامرة "، ولذلك لا يقوم هذا الخطاب بتبديل موقع الأعداء والأصدقاء، وإنما يرى أن جميع الإيرانيين فى أى مكان فى العالم هم مواطنوا الجمهورية الإسلامية، ويدعوا هذا الخطاب إلى دعم الفقراء والمحرومين ويعد ذلك مهمة شرعية، ويؤكد أن المسؤول خادم لعباد الله، ويرى ضرورة بذل الجهد لتفويت الفرصة على العدو لبناء تحالف ضد الجمهورية الإسلامية من خلال العمل على زيادة المتحالفين من الأصدقاء .[27]

ثانياً: السياسة الخارجية للتيار الأصولى :

وأما عن السياسة الخارجية، فإن التيار الأصولى يستمد أدبياته من ثقافة معادية للخارج، نابعة من حدوث التغيير فى الثقافة الدينية التقليدية، التى تعتبر المعقل الأساسى لهذا التيار، وربما تفسر هذه الجوانب الثقافية التعامل المحتاط لهذا التيار مع الغرب، فى حين أنه مارس أسلوباً أكثر إعتدالاً فى التعامل مع العالم العربى [28]، ويرفض هذا التيار أى محاولة للإتصال المباشر أو غير المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويمارس نقداً صريحاً لمحاولات البعض فتح الحوار معها، ويرى أن خط الإمام لا ينسجم مع خط التفاوض معها لأنها عدو للثورة الإسلامية رقم واحد، ولن تتوقف عن نسج المؤامرات ضد الجمهورية الإسلامية، ويتخذ الجناح الأصولى موقف معاداته لأمريكا بصورة نهائية، وذلك كما نص عليه قائد الثورة الإسلامية " الخمينى " عندما صرحَّ وقال " الموت لأمريكا "، فنجد أن هذه الجملة ليست شعار الجناح الأصولى فحسب، بل هو شعار العوام من الإيرانيين، ونجد أن هذا الشعار فى مقدمة الشعارات المرفوعة أثناء أى مظاهرات فى إيران، ويُرجع التيار الأصولى إنقطاع علاقته بأمريكا هذه إلى عدة أسباب **منها** :

أ – **العقوبات التى تفرضها أمريكا على إيران .**

ب – **الحصار الإقتصادى والسياسى .**

جـ – **دعم النظام الصهيونى فى إسرائيل .**

د – التدخل فى شؤون العالم الإسلامى بلا صفة .

هـ – محاولات التحكم فى إيران وإحكام السيطرة عليها .

المبحث الثانى:

العلاقات الإيرانية الأمريكية

العلاقات السياسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية علاقات قديمة تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، وبنظرة سريعة على علاقات البلدين يتضح أن العداء كان السمة الغالبة على علاقاتهما، ولم تكن العلاقات بين البلدين على قدر كبير من الأهمية حتى فترة الحرب الباردة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شهدت العلاقات العديد من التوترات عقب قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، وتأثرت السياسة الخارجية الإيرانية بالتحولات الدولية من خلال بعض القضايا الدولية والإقليمية .

وقد ذكر وزير الخارجية الأمريكية فى عهد إدارة ريتشارد نيكسون " هنرى كيسنجر "كان يردد مقولة " أن بلدان قليلة فى العالم لها مصالح إستراتيجية مشتركة كما لإيران وأمريكا " [29]، ورغم ما يدعيه كاتب الدولة الأمريكى السابق للخارجية فى البيت الأبيض، إلا أنه لم تشهد علاقة بين بلدين فى العالم ما شهدته وتشهده حالياً العلاقات الأمريكية الإيرانية من تصادم وعدم إستقرار، خاصةً بعد قيام الثورة الإيرانية حيث إتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفاً شديد العداء إتجاه الحكومة الأمريكية لأسباب متعددة، منها إستقبال الولايات المتحدة الأمريكية للشاه المخلوع وإستنهاضها الدول العربية ضد إيران بحجة مخاوف تصدير الثورة، بالإضافة إلى القرار الذى إتخذه الرئيس الأمريكى جيمى كارتر فى 12 نوفمبر 1979م حظراً شاملاً على النفط الإيرانى، وفى 14 نوفمبر 1979م أصدر قراراً بتجميد الأرصدة الإيرانية سمى بـ (IEEPA) " International Emergency Economie Power " وهى تقدر بحوالى 12 مليار دولار فى كل مصارف الولايات المتحدة الأمريكية وإعتبار ما يحدث تهديداً للأمن القومى الأمريكى [30] .

تواصلت الضغوط الإقتصادية والعسكرية من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلال إدارة الرئيس جورج بوش الأب فقد أصدرت إدارته فى 23 أكتوبر 1991م، أى بعد نهاية حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) قرار يحظر فيه كل التعاملات التجارية مع إيران، وكذلك حظر على الأسلحة خاصةً تكنولوجيا صناعة الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وفى مايو 1995م قرر الرئيس كلينتون إقامة حظر تجارى كلى على إيران وجاء هذا التصريح أثناء مأدبة عشاء قدمت على شرفه فى نيويورك من طرف المؤتمر العالمى اليهودى IPAC، بحيث يمنع بموجب هذا القانون كل الشركات الأمريكية وفروعها فى الخارج من التجارة مع إيران أو الإستثمار فيها، وما يلاحظ هنا دخول اللوبى الصهيونى فى إصدار مثل هذه القرارات [31] .

ومن هنا يظهر كيف أصبح النظام الدولى الذى أصبحت على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وطريقة تعاملها مع القضايا الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال فرضها حظراً على الإستثمارات الإيرانية داخلياً وخارجياً مما يعيق الإقتصاد الإيرانى وهذا الحظر أثر سلباً على سياسات إيران وتنمية إقتصادياتها فى مختلف المجالات، وفى عهد الرئيس الأسبق بوش الإبن تصاعد العداء الأمريكى لإيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر فى العالم وسط تصعيد إسرائيلى مريب لوضع إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وقد مثل خطاب بوش فى أوائل 2002م صدمة شديدة للإيرانيين خاصةً بعد ظهور حالة من التعاطف الإيرانى مع الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، ولكن فى الوقت نفسه سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أى إمكانية للحوار المستقبلى مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه إيران.

وقد إنطلقت السياسة الأمريكية بالتركيز على قضايا عدة فى مقدمتها دعم الإرهاب الدولى، فإيران الدولة الوحيدة المدرجة بشكل دائم فى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوى حول الإرهاب، وهى وفق الرؤية الأمريكية تدعم الإرهاب الدولى، كما أن لها علاقة ببعض الجماعات الإرهابية، مثل حزب الله، وحركة حماس، وإمدادها بالسلاح لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل، وهى بمثابة أزرع لإيران فى المنطقة، والتهمة الأخرى لإيران هى السعى لإمتلاك أسلحة التدمير الشامل، وتزايد تركيز السياسة الأمريكية على قضية إنتشار السلاح النووى وربطها بظاهرة الإرهاب الدولى، ووضع البرنامج النووى الإيرانى فى مقدمة مايشكل تهديداً للمصالح الأمريكية، وأوضحت إدارة الرئيس بوش الإبن أن على المجتمع الدولى أن يوحد كلمته ليوضح لإيران بأنه لن يتساهل مع قيامها بصنع سلاح نووى، فإيران ستصبح مصدر خطر إذا إمتلكت سلاحاً نووياً، ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حلفاؤها والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضمن وفاء إيران بالتزاماتها بعدم تطوير أسلحة نووية [32] .

فى عهد الرئيس الأسبق أوباما أبدى رغبته فى سلوك القنوات الدبلوماسية إتجاه إيران، عبر توجيه نداء إلى الشعب والقيادة فى إيران عرض فيه بداية جديدة لحوار دبلوماسى يطوى صفحة ثلاثة عقود من الخلاف المستحكم بين البلدين، والإستعداد للحوار المباشر بين البلدين دون شروط مسبقة من خلال مجموعة الدول الست وصولاً إلى تفاهم يتيح لإيران تطوير برنامج نووى سلمى، وقد إستجاب المرشد الأعلى للمرة الأولى بالتواصل المباشر مع الولايات المتحدة بما يمهد الطريق أمام الطرفين للتعاون معاً على إستقرار البلدان القابلة للإشتعال فى الشرق الأوسط، بما فى ذلك العراق وأفغانستان وسوريا، ويمكن أن يساعد التقارب أيضاً فى مد جسور من التعاون مع العالم الإسلامى، ومن ناحية أخرى إتخذت واشنطن مبدأ المسار المزدوج بمعنى الضغط وإستخدام العقوبات لتحقيق الأهداف [33] دون اللجوء إلى الحل العسكرى إلا إضطراراً وعلى نحو محدود، ولا يمكن عزل الملف النووى الإيرانى عن طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية والذي يثير الإهتمام والمخاوف والضغوط والتهديدات، وأن هذه الأزمة المفتوحة التى تهدأ حيناً وتشتعل حيناً آخر ستبقى تحت سيف التهديد الأمريكى .

جاء فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية مؤشراً لبداية مرحلة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه ايران إذ بدأت الإدارة الأمريكية بمهاجمة الإتفاق النووى وتأكيدها أن الشـركات الأمريكية لم تسـتفد من رفع العقوبات عن إيران بينما استفادت منها الشركات الأوروبية والروسية وردد فى أكثر من مناسبة بأن طهران إستثمرت الاتفاق لدعم التنظيمات المسـلحة في المنطقة ومن ثم قرر ترامب العودة إلى فرض العقوبات الإقتصـادية على إيران تلك التي أقرها الكونجرس الأمريكى فى 15 تشـرين الثانى (نوفمبر) 2016م بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية 419 صـوتاً على تمديد قانون العقوبات على إيران ذلك الذى أُقر أول مرة فى عام 1996م، حيث إتجه الرئيس ترامب إلى الخروج من الإتفاق النووى الإيرانى وإتفاقية باريس بخصـوص التغير المناخى وإتفاقية الشـراكة عبر المحيط الهادئ، وإذا كانت إسـتراتيجية الرئيس أوباما قامت على التشـارك فى العبء فإن الرئيس ترامب عمل على التخلص من تلك الأعباء جميعها دفعةً واحدة، وقد خلق هذا مجتمعاً متعدد الأقطاب يؤدى فيه الفاعلون غير الحكوميين دوراً مهماً وأدى إلى عسكرة السياسة الخارجية من خلال الزيادة الضخمة فى الموارد المخصصة للتسلح مقابل خفض موازنة وزارة الخارجية [34] .

وبالنظر إلى إدارة بايدن وأولوياتها والتى حصـرت مصـادر تهديد الأمن الأمريكى في الصـعود الصـينى وروسيا ومع الإنسحاب المفاجئ وغير محسوب النتائج من أفغانستان، نجد أن الشرق الأوسط لم يعد أولوية للسياسة الأميركية وهو ما فهمته إيران أخيراً، وقد ظهر ذلك من خلال تخلى بايدن عن إلتزامه بدفع إيران نحو إتفاق أشمل وأقوى من إتفاق عام 2015م، بما يعنى تضمين أى مباحثات معها الملفات الإقليمية ومنظومة الصواريخ الباليستية، وبالوقوف على تطورات محادثات فيينا منذ بدئها حتى الآن نجد أن الإتفاق الأشـمل والأقوى فى النوايا الأمريكية أصـبح صـورة مختزلة من إتفاق عام 2015م، حيث تعامل بايدن مع الشرق الأوسط بإعتباره إيران، وتعامل مع إيران بإعتبارها ببساطة قضـية نووية، وتعى إيران أنها لم تعد على رأس قائمة الأولويات لهذه الإدارة، فإدارة بايدن تسـعى إلى إدارة أزمة على درجة من الإلحاح في ما يتعلق بالمسألة النووية، ولكن بطريقة تهدف إلى الحد من إنتشار الأسلحة النووية، ومنع إيران من إحداث نوع من الإختراق النووى .

الإعتبارات الإقليمية ومخاوف حقوق الإنسـان فى ما يتعلق بإيران، ليسـت ملحة تماماً فى هذا الوقت لحلها، على الرغم من كونها حاسـمة بالنسـبة للمصـالح الأمريكية ومصـالح حلفائها فى المنطقة، طالما أن الولايات المتحدة لم تتفاوض مع إيران حول سـلوكها الإقليمى، ربما يتوجب عليها بناء إطار عمل مع شـركائها وحلفائها حول المخاوف المتبقية فى ما يتعلق بإيران حتى بعد إحياء الإتفاق النووى، على أن يكون الحوار مع الأطراف العربية والشرق أوسطية والأوروبيين حول كيفية الإستجابة وإدارة بعض التحديات الأخرى التى تطرحها إيران تجاه المنطقة، وربما إتباع اسـتراتيجية تجاه إيران محورها التعاون والإحتواء والمواجهة بحسـب المواقف ومسـاحات تلاقى أو تصـادم المصـالح، أى

أنه قد تكون هناك فرص للتعاون فى بعض النواحى كما ستكون هناك أوقات ستحتاج فيها واشنطن إلى مواجهة إيران أى أنه لن يحدث تغيير جوهرى فى العلاقات الأمريكية – الإيرانية، لا سيما فى ظل وجود إبراهيم رئيسى المتشدد والقريب من الحرس الثورى والذى أعلن أن أولويات سياسته الخارجية هى التحول نحو آسيا ودول الجوار الإيرانى وليس التواصل مع الغرب، وقد تتغير العلاقات بين واشنطن وطهران ولكن قد يكون ذلك فى ظل إدارة تيار إصلاحى أو معتدل براجماتى يركز على العلاقات مع الغرب [35] .

المبحث الثالث:

العلاقات الإيرانية الروسية

بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى تخلصت إيران من مشكلة الجار القوى، مما مثل مكسباً مادياً وأيديولوجياً حرر النظام الإيرانى من أحد هواجسه الأمنية، إلا أنه بنفس الوقت تزامن مع بروز القوة الأمريكية على رأس النظام العالمى لفترة ما بعد الحرب الباردة، مما أثر على حدود علاقة هذا القطب بالدول الطامحة فى لعب دور أكبر فى محيطها الإقليمى، من جهة أخرى وجدت روسيا فى سياسة الحياد الإيرانية إتجاه أزمات البلقان كأزمة أرمينيا – أذربيجان وقضية الشيشان، ما هدأ مخاوفها من تصدير ثورتها الإسلامية، فالصراعات والإضطرابات القائمة فى جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وطاجيكستان وأفغانستان كلها تؤدى إلى تهديد وزعزعة الإستقرار الروسى، وهذا ما يدفع روسيا إلى السعى وراء حماية حدودها الجديدة بالإضافة إلى حماية الأقليات الروسية فى الجمهوريات السابقة، وتعتقد روسيا أن لإيران مصلحة أساسية فى الإستقرار، إذ أن طهران ليس من مصلحتها التدخل فى أزمة أذربيجان [36]، على الرغم من وجود ما يقارب 20 مليون أذرى مقيم بإيران، وأن يساهم التعاون الروسى الإيرانى فى إحتواء هذه الأزمة، كانت تلك الخلفية التى أدت إلى توطيد علاقات التعاون بين البلدين خاصةً فى المجال التجارى والعسكرى .

ويمكن تقسيم العلاقات الإيرانية الروسية إلى خمسة مراحل **هى** :

– المرحلة الأولى : خلال الفترة من عام 1979م إلى عام 1981م، وقد عرفت هذه المرحلة نوعاً من الحرص فى العلاقة نتيجة الحظر الإقتصادى الغربى المفروض على إيران .

– المرحلة الثانية : خلال الفترة من عام 1981م إلى عام 1983م، وكانت تتميز تلك الفترة بدعم عسكرى روسى لإيران، إلا أن العلاقة بين إيران وروسيا عرفت نوعاً من التوتر نتيجة مساندة روسيا للعراق فى حربه ضد إيران .

– المرحلة الثالثة : من 1983م إلى عام 1988م، تأزم الوضع بين كل من إيران وروسيا، وخاصةً بعد سحب الخبراء الروس من إيران بحجة التخوف من قصف العراق للمنشآت الإيرانية .

– المرحلة الرابعة : من 1988م إلى 1991م تهدئة الوضع بعد إنسحاب الروس من أفغانستان .

– المرحلة الخامسة : وهى منذ بداية التسعينيات بسقوط الإتحاد السوفيتى وجدت إيران نفسها أمام تطورات جيوبوليتيكية وإستراتيجية جديدة [37]، وقد عرفت العلاقات بين البلدين تطوراً كان له إنعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية، وبرز التطور من خلال الإتفاق فى الرؤية بين البلدين على أهمية ما يشكله بحر قزوين للبلدين، بدليل تأسيس منظمة بحر قزوين والتى تضم كلاً من إيران وروسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وتهدف المنظمة إلى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين فى إستغلال الموارد الطبيعية التى يزخر بها بجانب تنظيم عملية الملاحة الداخلية .

يوجد هناك تفاهم بين موسكو وطهران، بشأن إعتبار التدخل الأجنبى دافعاً إلى تصعيد التوترات ونشوب وإستفحال الأزمات الإقليمية بما فى ذلك توسع حلف الناتو شرقاً وهذا ما يستدعى إعادة النظر فى تأسيس حلف ومحور يضم إيران وروسيا وربما الهند والصين، لمواجهة هيمنة وتدخل وتغلغل الحلف الأطلسى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة وآسيا الوسطى [38]، ويبدو واضحاً التوجه الإيرانى والتحركات الجديدة نحو الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى والتى برزت عقب إنهيار الإتحاد السوفيتى، فظهرت إيران بمظهر الراغب فى ملء هذا الفراغ، حيث تمثل هذه الدول سوقاً إستهلاكية تستوعب ماقيمته أكثر من عشرة بلايين دولار من الصادرات الإيرانية بالإضافة إلى كميات كبيرة من البترول الخام التى يمكن لإيران تصديرها لهذه الدول [39]، على الجانب الآخر تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لربط البترول القادم من منطقة آسيا الوسطى إلى السوق العالمى فى سبيل تنويع مصادرها والحفاظ على المستوى المنخفض للأسعار، ونظراً لأن هذه الإستراتيجية الأمريكية تتعارض مع مصالح كل من إيران وروسيا والصين الأمر الذى أدى إلى تكوين تحالف مضاد للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة يضم الدول الثلاث [40] .

إلى جانب ذلك حاولت الولايات المتحدة أن تخلق نوعاً من التحالف القوى من دول ذات مصلحة فى المنطقة، فأقامت شراكة مع تركيا تلك الدولة الطامحة لدور أكبر فى المنطقة وساعدت التوجهات التركية لإقامة إستثمارات فى كل من أذربيجان وتركمانستان، ودعمتها بقوة لمد جسور ثقافية وعلاقات إقتصادية وسياسية تحت لواء النموذج العلمانى وضد المشروع الإسلامى المتنامى، ولكن التحالف الأمريكى التركى أنتج تحالفاً روسياً إيرانياً على الجانب الآخر وأهمها فى المجال العسكرى، حيث أدى إلى عدة صفقات ضخمة من الأسلحة خاصةً بعد عام 1989م وكانت تمثل صادرات الأسلحة هذه أهمية كبيرة للإقتصاد الروسى، ونالت إيران إهتمام خاص من جانب روسيا فى هذا المجال فكانت أحد أهم المصادر الأساسية للأسلحة والتكنولوجيا النووية لها، إلى جانب رفضها فرض عزلة دولية

وعقوبات على إيران من جانب مجلس الأمن ولذلك تحاول إيران دائماً إيجاد شـــبكة من المصـــالح وتقديم إغراءات إقتصـادية لروسـيا تسـتند عليها لمواجهة الضـغوط الغربية، فقد إتجهت إيران إلى زيادة حجم التبادل التجارى مع روسـيا بالإضافة إلى إبرام إتفاقات تتعلق بإستيراد التكنولوجيا النووية وإستكمال بناء مفاعل بوشهر [41] .

إلا أن كل من إيران وروســـيا ورغم هذا التعاون الذى يبدو بين البلدين يعرفان أن حدود تعاونهما لا يمكن أن يتعدى العلاقات التجارية خصـوصـاً فى مجال مد إيران بما تحتاجه من سـلاح وتكنولوجيا فى مجال الطاقة النووية، وترى إيران أن عودة روسيا إلى مصاف الدول القوية والقادرة على مد نفوذها بإتجاه جيرانها من جديد لن يخدم المصالح الإيرانية سواء بإتجاه آسيا أو بإتجاه الشرق الأوسط، لكن إيران لديهـا مصلحة فى التعاون مع روسيـــا من أجـل إحتواء النفـوذ الأمـريكى فى آسيـــا الوسطـــى وأفغـانستان وشبه القارة الهندية ومنطقة الخليج، كما شاركت إيران فى منظمة شـنغهاى فى قمتها السـادسـة كعضـو مراقب، وكان الدافع وراء مشـاركة إيران فى هذه القمة هو الطموح الإيرانى فى إكتسـاب العضـوية الكاملة فيها والتى تمثل نقطة إنطلاق للتوجه نحو الشـرق وتفعيل العلاقات مع القوى الإقليمية مثل الصـين وروسـيا والدول الإسـلامية، لذا فإن الأبعاد والنتائج الإسـتراتيجية التى حققتها عضـوية إيران بصـفة مراقب فى منظمة تعاون شنغهاى فاقت بكثير الحسابات الخاصة بالتجارة والصفقات الإقتصادية برغم أهميتها [42] .

وهذا التطور فى توجه إيران فى الإهتمام نحو حدودها الشـرقية يتعلق أسـاسـاً بالتحولات المهمة فى بعض الأقاليم الأسـيوية على المسـتويين الأمنى والإقتصـادى، كما يتعلق أيضـاً بالواقع الراهن فى الدوائر التقليدية للسـياسـة الخارجية الإيرانية وآفاقها المستقبلية، وقد أثرت التحولات الدولية الجديدة على إيران من جـــانب دخولهـــا المنظمـــات الإقليمية كمنظمة شنغهـاى ومنظمة بحر قزوين وكذا دخولهـــا أيضـــاً ضمن منظـمة التعاون الإقتصادى "الإيكو "والتى تضـم إيران وباكسـتان وتركيا والتى تأسـسـت عام 1965م والتى تجمدت بسـقوط الشـاه إيران فى مايو 1966م وبعد تجميدها قررت الدول الثلاث فى 15 فبراير 1992م إستعادة نشاطها بمشاركة أفغانستان [43]، وكذا المنظمات الدولية، وقد أثر ذلك فى تغيير للسياسة الإيرانية من النمط العسكرى إلى النمط الإقتصادى إلى حد ما .

مع وصـول فلاديمير بوتين إلى رئاسـة روسيا عام 2000م، حدثت مراجعات للسياسـة الروسـية عبر عنها بوتين فى كلمة ألقاها فى إجتماع مجلس الأمن الروسى لمناقشة الوضع فى بحر قزوين قال فيها "علينا الفهم أن شركائنا فى الدول الأخرى (تركيا، بريطانيا، والولايات المتحدة) فى بحر قزوين ليس مصـــادفة، وهذا لأننا غير فاعلين، فهذه منافسـة وعلينا أن نكون منافسـين" وتدفع الأزمات التى تشـهدها منطقة الشـرق الأوسـط، والمصـلحة المشـتركة الروسـية الإيرانية إلى إضـــعاف النفوذ الأمريكى وزيادة التعاون بين كل من موســكو وطهران، وتطوير هذا التعاون إلى شـــراكة حقيقية تتعدى إطار العمليات العسكرية المشـتركة فى سـوريا، على الرغم من تعارض المصـالح الإيرانية الروسـية على المدى البعيد، وخصـوصـاً عندما يحين الوقت لإنهاء الأزمة فى سـوريا، ومن غير المؤكد أن تتوسـع الشـراكة الراهنة إلى

حلف إستراتيجى بين إيران وروسيا يغطى كل منطقة الشرق الأوسط، ونجد من مجمل السياسات والمواقف الإيرانية أن طهران ترغب فى الحفاظ على وحدة قرارها الإســـتراتيجى، ولكن بشـــكل عام من منحنى العلاقات بين الطرفين تعاوناً وتنافساً، يعى كل منهما إدارة علاقاته بما يخدم مصالحه، لا سيما فى مواجهة الأطراف الإقليمية والدولية [44] .

المبحث الرابع:

العلاقات الإيرانية الأوروبية

الدول الأوروبية كانت دوماً محلاً للحوار وإســتمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أى أزمة حيث لم تضــع إيران الدول الغربية كلها فى جانب واحد، فمفهوم العداء والترقب لم يشــمل الغرب ككل، بل كان هناك نوع من الإنتقائية فى هذه العلاقات من جانب إيران عكس الوضع مع الولايات المتحدة الأمريكيـة، وبعد قيـام الثورة الإيرانيـة عام 1979م لم يكن للإتحـاد الأوروبى أى نوع من العـلاقات مع الجمهورية الإسلامية فى إيران ما عدا إتفاقية تم توقيعها وقت الشاه إنتهت عام 1977م ولم تتجدد، وقد حدثت أول أزمة سيـــاسية بين الإتحـــاد الأوروبى والجمهوريـــة الإيرانيـــة عام 1989م حين أصدر الخومينى فتواه بالإعـــدام ضد الكاتب البريطانى من أصل هندى "سلمان رشدى" فى 25 سبتمبر 1989م حيث قامت الدول الأوروبية لأول مرة بفتح حوار مع طهران حيث صـــادق المجلس الأوروبى التابع للإتحاد الأوروبى فى مؤتمر الذى عقد فى أدنبرة فى 11 و 12 ديسمبر 1992م على الحوار الحاسم بإعتباره سياسـة أوروبية وُضِعَت للإبقاء على الإتصـال مع إيران للتأثير على نظامها [45]، ويعتبر الحوار الحاسم هو الترجمة الدقيقة لما يسمى فى السياسة الخارجية الأوروبية بإستراتيجية Dialogue Critique، والتى كانت تستخدمها فرنسا والإتحاد الأوروبى فى مواجهة السياسة الأمريكية [46] .

فى عام 1997م حدثت ثانى أزمة سـياسـية مع إيران بسـبب قضـية "ميكونوس" فى برلين، عندما تم قتل معارضـين أكراد فى 17 سبتمبر 1992م، واتهم فيها القضـاء الألمانى إيران فى القضـية فى 10 أبريل 1997م، فعلقت أوروبا الحوار النقدى مع إيران وسحبت سفرائها لمدة معينة وتم تجميد الزيارات على المستوى الوزارى [47]، بدأت الهرولة الأوروبية نحو طهران فى شـهر فبراير 1998م حينما أدركت أوروبا أن الفشـل فى التفاهم مع إيران ستكون هى الخاسر الأكبر فيه، خاصةً مع سعى إيران لإحلال روسيا والصين فى عـلاقاتهـا التجاريـة بدلاً من أوروبـا[48]، وفى مرحلـة ما فقدت سياســـــة الإتحـــاد الأوروبى الحوار النقدى بإعتباره آلية قادرة على البقاء تستطيع أوروبا عن طريقها أن تفرض التغيير فى إيران، وقد تعرضت هذه السياسة لهجوم عنيف ليس فقط من الولايات المتحدة وإسرائيل وإنما أيضاً من الرأى العام الأوروبى، وأصـــبحت تعتبر غطاء غير أخلاقى للحفاظ على علاقات تجارية مريحة مع إيران، والذى يتجاهل السلوك الإيرانى فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان والإرهاب وعملية السلام العربية الإسرائيلية [49] .

التحولات الدولية فيما يخص قضية حقوق الإنسان والإرهاب قد أثرت فى مرحلة من المراحل على العلاقات الإيرانية الأوروبية بطريقة سلبية، بحيث كادت أن تفقد إيران حليفاً قوياً تستند على سياساته والتجـــارة معه فى سبيل دفع التنميـة وتقوية الإقتصـاد الإيرانى، ولـولا أن تراجعت الدول الأوروبيـة عن سياساتها تلك واستمرت فى الحوار النقدى مع إيران وجعلته حواراً شـــاملاً، وبدأت الزيارات المتبادلة بين المســـؤولين من الجانبين وكانت معظم الوفود الأوروبية فى طهران ذات طابع إقتصـادى، حيث قرر الإتحاد الأوروبى فتح طريق آخر للحوار مع إيران وذلك على ضـوء التحولات السياسية فى إيران بوصول خاتمى إلى الرئاسة وهو من التيار الإصلاحى المعتدل الذى إتبع سياسة إنفتاح على الخـارج من خلال طرحه لفكرة حوار الحضـارات ، وفى إطـار إستبدال الحوار النقدى بحوار شامـل مع إيـران، قـرر أن تجتمع بموجبـه الثلاثيـة الأوروبيـة (الرئاسـة الحاليـة والسابقـة والمقبلـة)، مع الوفـدالإيرانى دورياً كل ستة أشهر يتم فيها تناول الثلاث نقاط **التالية** :

– المباحثات العامة وتشمل الإرهاب وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل .

– المباحثات الإقليمية وتشمل منطقة آسيا الوسطى والعراق والخليج الفارسى ومسار عملية السلام فى الشرق الأوسط.

– المباحثات المحلية وتشمل التعاون فى ميدان الإستثمار والتجارة والطاقة والمخدرات واللاجئين [50].

الزيارة التى قام بها الرئيس اليونانى إلى إيران عام 1992م تعتبر أول زيارة لرئيس أوروبى وكذلك زيارة رئيس الوزراء الإيطالى أول مرة إلى إيران فى يونيو عام 1998م، وقد رد الزيـــارة الرئيس محمد خاتمى إلى إيطاليا فى مارس 1999م كأول زيارة لأوروبا، وطرأ تحسـن على العلاقات الإيرانية البريطانية حيث تم إعادة العلاقات الدبلوماسـية عام 1999م [51]، بعد وعد من الحكومة الإيرانية بعدم مساندة تنفيذ الفتوى بهدر دم سلمان رشدى، وكان من بين أهداف سياسة الحوار الشامل الإبقاء على الإتصالات مع إيران ليس فقط كوسيلة لتغيير السلوك الإيرانى، وإنما أيضـاً كوسيلة للإبقاء على العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبى وإيران والتى ساعدت بشكل كبير إيران فى رفع وتطوير إقتصـادها الذى كان يعانى حيث وصـلت صـادرات النفط الإيرانى لأوروبا إلى ذروتها عام 1991م، وفى خلال العقد 1986م – 1996م وصـلت الصـادرات الأوروبية لإيران إلى أعلى مسـتوى لها، وفى حين كانت بريطانيا وفرنسـا وإيطاليا هم المستوردين الأوائـل للنفط، فإنـه بحلـول عـام 1992م أصبحت ألمانيـا أكبر مستورد للصـادرات غير النفطيـة الإيرانيـة بنسبة 34,4٪، وبلغت حصص إيران فى البورصة الألمانية أكثر من 600 مليون مارك ألمانى [52] وذلك قبل توحيد العملة الأوروبية، وفى عام 1995م قدمت إيران لشـركة توتال الفرنسـية عقد لتطوير حقول الغاز فى الخليج بعد أن أوقفت إدارة الرئيس كلينتون خطط شركة كونوكو الأمريكية .

ومع إعلان الحرب الأمريكية على العراق وسـقوط بغداد بيد الجيش الأمريكى فى 9 أبريل 2003م أعادت أوروبا حسـاباتها فى هذه النقطة، وقد ترجم الرئيس الفرنسـى جاك جيراك هذا التحول الأوروبى بتصـريح قال فيه " إننا نهنئ الرئيس جورج دبليو بوش فالديمقراطية والقيم الغربية هى التى إنتصرت فى العراق " [53] وبعد أيام قليلة بدأ الخطاب السياسـى الأوروبى يتبدل على السـاحة الإيرانية، فتنكرت أوروبا لسـياسـة الحوار النقدى وتبنت الأجندة الأمريكية لتتولى التحدث بإسـمها والدفاع عنها فى جولات التفاوض التى تقوم بها كل من فرنسـا وألمانيا وإيطاليا وذلك فيما يخص الملف النووى الإيرانى [54]، ونتيجةً لذلك بدأت إيران تبحث بصورة مكثفة عن شركاء جدد فى الشرق، وعوملت روسيـا والصين كشـريكين إسـتراتيجيين وإعتبرت البلدان الصـناعية الأسـيوية كبديل عن أوروبا، وإن ظهرت علامات الحدة فى الخطاب السياسـى الإيرانى إلا أن إيران محتم عليها المضـى فى مسار التفاوض للخروج من العزلة وإنقاذ إقتصـادها من التدهور [55].

الخاتمــة :

تستخدم إيران الآلة الإعلامية بذكاء، كما تستخدم إيران مجموعة واسعة من القضايا لتوجيه قوتها الناعمة فى فضاء الإعلام، وفى خضم هذه اللوحة المعقدة بقضاياها المتشابكة، كان على الإعلام الإيرانى أن يخوض معركته فى أكثر من جبهة، ملتزماً بالتوجهات الإسـتراتيجية للقيادة الإيرانية، آخذاً بالحسـبان جملة التمايزات الموجودة فى تلك الإسـتراتيجية تجاه الدول الخارجية، ويمتاز الخطاب الإعلامى الإيرانى بإزدواجية المعايير فى تعامله مع شـرعية النظم السـياسـية، وهو محكوم بجدلية العلاقة بين الثوابت الإسـتراتيجية والمتغيرات المرحلية، ويعتبر التشـيع على مبدأ ولاية الفقيه هو رأس الحربة فى المشروع الثقافى الإيرانى من أجل الإنتشار والسيطرة على الشيعة العرب، فضـلاً عن التأثير على السـنة، وتسـتغل إيران الشـيعة العرب لتوظيفهم فى اللعبة الإيرانية الإقليمية لبناء نفوذها فى المنطقة، كما أن خطر التشـيع الدينى أكبر من التشـيع السـياسـى حيث أنه يمثل القاعدة والأرضـية للتشـيع السـياسـى وخاصـةً بعد زيادة توطيد الشيعة العرب لعلاقتهم بإيران، ويمكن القول أن الجانب الدينى قد وفر قدرة تأثير لإيران فى محيطها الإقليمى لهذا تعمل على نشر المذهب الشيعى المستند إلى ولاية الفقيه والذى تسعى لتصديره إلى دول المنطقة وخصوصـاً دول الجوار ،ـمما يولد شكوكاً مشروعة ومبررة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث يمثل الدين سلاح قوى لدى إيران فى ترسانة القوة الناعمة، كما يعتبر معاداة الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل من عناصر القوة الناعمة أيضاً .

ويشـير المراقبون إلى أن كل التعنت والتهديد الإيرانى بإسـتخدام أوراقها النووية والإقليمية فى المنطقة كان رداً مباشـــراً على تجاهل الإدارة الأمريكية للمســـاومات الإيرانية منذ عام 2001م، فى مقابل الخدمات الإيرانية التى لا تقدر بثمن، والتى قدمتها إيران لأمريكا فى إحتلال كل من أفغانسـتان والعراق، فقد حاولت إيران منذ سـقوط نظام صـدام حسـين فى عام 2003م، التأثير على السـياسـة العراقية من خلال العمل مع الأحزاب الكردية والشـيعية لإنشـاء دولة

فيدرالية ضعيفة يهيمن عليها الشيعة وقابلة للنفوذ الإيرانى، وقد دعمت طهران أيضاً المتمردين الشيعة والميليشيا الشيعية للقتال والقيام بحرب عصابات ضد قوات التحالف قبل إنسحابهم من العراق الذى إكتمل بنهاية عام 2011م، وأصبحت إيران تشكل دوراً فاعلاً ورئيسياً داخل الساحة العراقية على مختلف الأصعدة، وقد نجحت إيران فى إجبار الولايات المتحدة على تغيير سياستها تجاه إيران، حيث وافقت الإدارة الأمريكية على إجراء محادثات مباشرة مع إيران وعلى مدى ثلاث جولات تركزت حول العراق، وذلك تنفيذاً لتوصيات لجنة " دراسة العراق "، التى شكلها الكونجرس الأمريكى والمعروفة بلجنة " بيكر – هاملتون "، والتى طالبت بقبول التفاوض مع سوريا وإيران، للوصول إلى حلول للمشاكل الأمنية فى العراق .

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

يعتبر عاملا الدين والتاريخ هما الإطار المحدد لسياسة إيران الخارجية تجاه الدول، ولكن بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، تراجع عامل التاريخ وبرز عامل الدين والمذهب بقوة، ويمكن القول أن عامل الدين يبدو كحاضن سياسى لمحددات العلاقة بين إيران والخارج، فسلوك إيران السياسى والمستمد من المادة (152) فى الدستور الإيرانى المتعلقة بسياسة إيران الخارجية، ما هو إلا محاولة لتوظيف عامل الدين فى السياسة الخارجية كقوة ناعمة من أجل تعزيز حضورها السياسى فى المنطقة .

يختلف إلتزام السياسة الخارجية الإيرانية بالأهداف المعلنة فى الدستور الإيرانى، طبقاً لإختلاف الظروف المحيطة بإيران داخلياً وخارجياً، كما تم تطويع هذه الأهداف والأسس التى إستندت عليها بما يراعى مقتضيات الواقع مع عدم الإبتعاد عن قيم الثورة الإيرانية ولا عن المكاسب التى حققتها، ولا عن تقديم المصلحة القومية على ما سواها، كما ترفض إيران من خلال ما وضعته من أهداف لسياستها الخارجية الإنحياز لأى من الدول المتسلطة، وتدعو لطرد الإستعمار وترفض التدخل الأجنبى .

إن الإطار الدستورى لا يكفى لوحده للتعرف على مصادر التأثير فى صنع القرار وتوجيه سياسة إيران تجاه المجتمع الدولى، فهناك قوى أخرى مؤثرة كمؤسسة الحرس الثورى، وقوى دينية وإجتماعية داخل إيران لها مصلحة فى إستخدام المذهبية كأساس من أسس السياسة الخارجية الإيرانية، حيث أصبحت هذه القوى تروج لموضوع الشيعة والتشيع فى العالم، ومن ضمن آليات عمل السياسة الإيرانية الذكية أن تبقى أعدائها على مقربة منها كأصدقائها، فهى تبقى دائماً على علاقات تعاون وإرتباط حتى مع من تعتبرهم أعداء، وتنفذ بهدوء فى دهاليز السياسة مقتنصة الفرص متى لاحت، وذلك لخدمة مصالحها .

يستخدم النظام الإيرانى أسلوب المبادأة فى سعيه للتقارب مع معطيات الدول الأخرى إما بطريقة مباشرة أو عن طريق وسيط ثالث له علاقات جيدة مع إيران، حيث يجعل العلاقات تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة للأطراف أصحاب المصلحة، على ألا يكون التقارب مع أى طرف على حساب مكاسب حققتها إيران فى المنطقة أو فى غيرها أو حتى داخل إيران، كما يدخل أسلوب المبادأة أيضاً كوسيلة لعقد الصفقات وعمل التسويات، عليه فقد ينعكس هذا الأسلوب فى التعامل مع الدول الأخرى سلباً أو إيجاباً على علاقات إيران الخارجية وذلك حسب طبيعة المصالح وحجم الإتفاق والإختلاف حولها .

قائمة المراجع

أولاً :المراجع باللغة العربية :

1- أحمد إبراهيم خضر , مناهج البحث فى العلوم السياسية والإقتصاد, كلية السياسة والإقتصاد جامعة السويس، 2020م .

2- نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م) .

3- جيفرى كيمب، تأثير البرنامج النووى الإيرانى فى أمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، الطبعة الأولى، 2005م .

4- عبد الحسين شعبان، فى ثلاثية الإرهاب الدولى، المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف، مجلة حمورابى للدراسات، العدد 7، مركز حمورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، تشرين أول (أكتوبر)، 2013م .

5- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محررين)، حال الأمة العربية 2017 م – 2018م، عام الأمل والخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018م .

6- جمال سند السويسى، المأزق الأمنى فى الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة، فى كتاب (إيران والخليج : البحث عن الاستقرار) .

7- طالب أحمد، روسيا وإيران والهند والصين، ملف عسكرى جديد، (مجلة العربى، العدد 207، مارس 2001م) .

8- لطفى السيد الشيخ، الصراع الأمريكى الروسى على آسيا الوسطى، الطبعة الأولى، دار الأحمدى للنشر، مصر، 2006م .

9- سفير أحمد طه محمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997م) .

10- هدى رؤوف، روسيا وإيران وعلاقة "الأعدقاء"، جريدة الإندبندنت عربية، الجمعة 20 مارس 2020م .

11- ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، العسل والخل : الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة إسماعيل عبدالحكم، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،2002م .

12- سعيد اللاوندى، أمريكا – أوروبا سايكس بيكو جديد فى الشرق الأوسط ،ط 1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م .

13- روز مارى هوليس، إيران :العلاقات الخارجية والدور الإقليمى المحتمل (مجلة المستقبل العربى، العدد 258).

14- لازاريف، العلاقات الدولية فى الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادى والعشرين، دمشق : دار المساعدة السورية، 2002م .

15- السعدى حمدى، إيران ومحاولات إبتلاع الخليج، موسوعة الرشيد، 2009/12/23م .

16- زيدان عصام، شيعة الخليج مظلومون أم متآمرون، موقع البرق الإخبارى، 2013/10/22م .

17- مطلق سعود المطيرى، تحذيرات حسنى مبارك من إيران، جريدة الرياض، العدد (16438)، 2013/6/26م .

18- صالح دعاس عميور، التحولات الدولية الجديدة وتطور الأسلحة الإستراتيجية فى العالم الإسلامى، مذكرة لنيل شهادة ماجستير فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001م – 2002م .

19- إبراهيم محمود، السياسة العسكرية الإيرانية فى التسعينات، (مجلة السياسة الدولية، العدد 111، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، يناير 1993م) .

20- رشا حمدى، موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووى الإيرانى، (مجلة السياسة الدولية، العدد 152، مطابع الأهرام التجارية، مصر، أبريل 2003م) .

21- تميم هانى خلاف، القدرات النووية الإيرانية من المنظور الدولى والإقليمى، (مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000م .

22- أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية تحليل لإستراتيجيات الصراع، (كراسات إستراتيجية، العدد 149، 2005م) .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Thinking Beyonde, the Stalemate in U.S Iranian Relation, Vol II. Issues and analysis. The Atlantic counal of the United States, Washington D.C, July 2001, p 86 .

2- Parlement Européen, Rapport Final A5- 0418/2001 du 26 novembre 2001,**sur les relationsentre l'EU et la république islamique d'Iran**. Rapporteur: Michael Gahler (DéputéAllemand de la CDU au parlement Européen) .

ثالثاً : المواقع الألكترونية :

1- هدى رؤوف، شكل العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد إحياء الإتفاق فى عهد بايدن، جريدة الإندبندنت عربية، الجمعة 25 فبراير 2022م، على الموقع الآتى : www.independentarabia.com

2- محمد عباس ناجى، التوجه الإيرانى شرقاً، الدوافع وحدود الفعالية، مختارات إيرانية، العدد 72، يوليو 2005م، على الرابط التالى :

http://www.albainah.net/index.aspx?function-16205& lang

3- نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطنى، على الرابط التالى http://www.lebarmy.gov./b/arcticle.asp.?cat=13&.ar

4- عبد العظيم محمود حنفى، طهران والإنتقام لكشف برنامجها النووى السرى، 2008/12/20م، على الرابط التالى :: http:// www.albainah.net/index.aspx/Item.12139&top

رابعاً : الهوامش :

(1) القاموس المحيط مادة (عقد) تحقيق : مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 8، 1426هـ - 2005م .

[2] أبو بكر الرازى، مختار الصحاح، ص 186- 187 .

[3] محمد عبد العزيز العقيل، العقيدة الإسلامية والمذاهب المعاصرة، المملكة العربية السعودية : جامعة الملك فيصل، كلية الآداب، قسم الدراسات الإسلامية، 1430هـ - 2009م، ص 3 .

[4] أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى، مقالات المسلمين وإختلاف المصلين، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، ج 1، بيروت، المكتبة العصرية، 1990م، ص 65 .

[5] ناصر القفارى، أصول مذهب الشيعة الإثنا عشرية، ط 1، رسالة دكتوراة، المملكة العربية السعودية : جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب، 1994م، ص 40 .

[6] محمد بن النعمان المفيد، أوائل المقالات، ط1، مصنفات الشيخ المفيد، 1413هـ، ص 39 .

[7] أبو جعفر محمد بن الحسين بن على الطوسى، تلخيص الشافى، ج 2، ص 56 .

[8] الشهرستانى، الملل والنحل، ج 1، تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة : مؤسسة الحلبى وشركاه للنشر، 1968م، ص 147 .

[9] دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة الثانية عشرة .

[10] أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى، مقالات المسلمين وإختلاف المصلين، مرجع سابق ص 65 .

[11] فاخر جاسم، الفكر السياسى لدى الشيعة الإثنا عشرية فى عصر الغيبة، رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك، كلية القانون والسياسة 2008م، ص 8 .

[12] محمد حسين المظفر، الشيعة والإمامة، ط 2، النجف : المطبعة الحيدرية، 1951م، ص 13 .

[13] هيثم مزاحم، تطور المرجعية الدينية : من الغيبة إلى ولاية الفقيه، بيروت : دار المحجة البيضاء، 2012م، من مقدمة الكتاب .

[14] محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرون، إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية، ص 125 .

[15] هيثم مزاحم، نشأة أصول الفقه وتطور الإجتهاد لدى الإثنى عشرية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 10 فبراير 2016م، على الرابط : http://www.beirutme.com/، تاريخ الإطلاع 2022/9/6م .

[16] تسمى هذه المدرسة بالمدرسة الجديدة أيضاً، والأصولية هى التيار السائد بين الشيعة الإثنى عشرية فى العصر الحديث، وأبرز سمات الأصولية الإعتماد على مراجع التقليد فى المسائل الأصولية والفرعية الفقهية، والقول بالإجتهاد فى المذهب .

[17] ويطلق عليهم أهل الحديث والمستبصرون، ونص محيى الدين الغريفى فى كتاب الإجتهاد والفتوى على أن ظهور حركة الإخباريين كان قبل أربعة قرون على يد الملا محمد أمين الاسترآبادى (1036هـ/1626م)، ويقال أن مذهبهم ترجع جذوره إلى قبل ذلك، وأن رئيسهم هو الشيخ الصدوق (المتوفى سنة 381هـ)، صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه، إلا أن الميول الإخبارية على إعتباره مذهباً له أصوله ومنهجيته، لم يكن له وجود قبل أربعة قرون، [نقلاً عن شبكة الشيعة العالمية www.shiaweb.org] .

[18] يذكر أغلب علماء الشيعة المعاصرين ذلك، ويشيعون بين مريديهم وللعامة أن الإختلاف بين المدرستين إختلاف فى المبانى الفقهية والأصولية، وليس إختلاف فى أصول مبانى المذهب .

[19] موسى هجاد الزهرانى، الفكر الإثنا عشرى فى القرنين التاسع والعاشر الهجريين، مكة الكرمة، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع .

[20] يرى أصحاب هذا الإعتقاد أن كل فعل للإنسان هو إرادته المستقلة عن إرادة الله، فكأنما أعطوا الإنسان سلطاناً على القدر، وقد ذكر مخالفوهم وعلى رأسهم الشيخ مصطفى صبرى وهو من كبار علماء الدولة العثمانية أن رأى القدرية مقارب لبعض عقائد المجوس الذين ينسبون الخير إلى الإله والشر إلى الشيطان، لأن الإله لا يريد الشر [محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربى، القاهرة، 1996م] .

[21] محمد باقر المجلسى، بحار الأنوار، ج 5، بيروت، دار الوفاء، 1983م، ص 20 .

[22] عادل عبدالله، الشقاق الإخبارى الأصولى فى " القدر الشيعى " .

(23) من الجدير بالذكر أن كلمتى" اليمين " و " اليسار " تعودان تاريخياً إلى الثورة الفرنسية، وإلى جلسات الجمعية الوطنية حين كان يجلس فى الجانب الأيسر ممثلو الثورة من الداعين إلى تغييرات ثورية جذرية، بينما كان المحافظون يجلسون فى الجانب الأيمن، وتم إستخدامه فيما بعد فى الأدبيات السياسية العالمية، ووفقاً لهذه التصنيفات يحمل اليسار صفات الرغبة فى التغيير والقول أن العنف لا مفر منه لإحداث التغيير المنشود، وهو يعارض تدخل رجال الدين فى السياسة، ويعتقد بمسؤولية الحكومة عن الرفاهية الفردية، ويؤمن بالحرية الفردية، وفى الجهة المقابلة يقف تيار اليمين الذى يعتقد بالحد الأدنى من التغيير، ويبدى إهتماماً كبيراً بالمشاعر القومية .

(24) بالفارسية : خودى وغير خودى .

(25) فاطمة الصمادى، التيارات السياسية فى إيران، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012م، ص 60 .

(26) تم إعلان الميثاق فى 17 يناير 2011م، وذلك بعد 16 جلسة تشاورية وإجتماعات إمتدت 40 يوماً بين طيفين من أطياف التيار الأصولى، وخرج بتوقيع كل من آية الله محمد يزدى، " رئيس جامعة مدرسين حوزة علمية قم "، وآية الله محمد رضا مهدوى كنى، " أمين عام جامعة روحانيت مبارز تهران " .

(27) فاطمة الصمادى، التيارات السياسية فى إيران، مرجع سابق، ص 64 - 65 .

(28) فاطمة الصمادى، التيارات السياسية فى إيران، مرجع سابق، ص 73 .

(29) Thinking Beyonde, the Stalemate in U.S Iranian Relation, Vol II. Issues and analysis. The Atlantic counal of the United States, Washington D.C, July 2001, p 86 .

(30) Thinking Beyonde, the Stalemate in U.S Iranian Realtions, IBID, p89 .

(31) IBID, p91 .

(32) جيفرى كيمب، تأثير البرنامج النووى الإيرانى فى أمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، الطبعة الأولى، 2005م، ص 246- 247 .

(33) عبد الحسين شعبان، فى ثلاثية الإرهاب الدولى، المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف، مجلة حمورابى للدراسات، العدد 7، مركز حمورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، تشرين أول (أكتوبر)، 2013م، ص 11 .

(34) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محررين)، حال الأمة العربية 2017 م - 2018م، عام الأمل والخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018م، ص 31 .

(35) هدى رؤوف، شكل العلاقات الإيرانية - الأمريكية بعد إحياء الإتفاق فى عهد بايدن، جريدة الإندبندنت عربية، الجمعة 25 فبراير 2022م، على الموقع الآتى : www.independentarabia.com .

(36) جمال سند السويسى، المأزق الأمنى فى الخليج : دول الخليج العربية والولايات المتحدة، فى كتاب (إيران والخليج : البحث عن الإستقرار)، 2014م، ص 183 .

(37) نيفين عبد المنعم، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 42- 43 .

(38) طالب أحمد، روسيا وإيران والهند والصين، ملف عسكرى جديد، (مجلة العربى، العدد 207، مارس 2001م)، ص 205 .

(39) المرجع السابق، ص 206 .

(40) لطفى السيد الشيخ، الصراع الأمريكى الروسى على آسيا الوسطى، الطبعة الأولى، دار الأحمدى للنشر، مصر، 2006م، ص 96 .

(41) محمد عبـاس ناجى، التوجـه الإيرانى شـرقاً، الدوافع وحدود الفعالية، مختـارات إيرانيـة، العدد 72، يوليو 2005م، على الرابط التالى : http://www.albainah.net/index.aspx?function-16205& lang تاريخ الإطلاع3-10-2022م .

(42) محمد عباس ناجى، التوجه الإيرانى شرقاً، الدوافع وحدود الفعالية، المرجع السابق .

(43) سفير أحمد طه محمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية،(مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير1997م)، ص 206 .

(44) هدى رؤوف، روسيا وإيران وعلاقة"الأعدقاء"، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، الجمعة 20 مارس 2020م، على الرابط التالى : https://natourcenters.com تاريخ الإطلاع 4-10-2022م .

(45) ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، العسل والخل :الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة إسماعيل عبدالحكم، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،2002م، ص 33 .

(46) سعيد اللاوندى، أمريكا - أوروبا سايكس بيكو جديد فى الشرق الأوسط ،ط 1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م، ص 197 .

(47) ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سابق، ص 35 .

(48) روز مارى هوليس، إيران :العلاقات الخارجية والدور الإقليمى المحتمل (مجلة المستقبل العربى،العدد 258، ص 201) .

(49) ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سابق، ص 33 .

(50) Parlement Européen, Rapport Final A5- 0418/2001 du 26 novembre 2001,**sur les relationsentre l'EU et la république islamique d'Iran**. Rapporteur: Michael Gahler (DéputéAllemand de la CDU au parlement Européen),P 4-13.

(51) روز مارى هوليس، إيران : العلاقات الخارجية والدور الإقليمى المحتمل، مرجع سابق، ص 174 .

(52) ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، العسل والخل :الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 36 .

(53) سعيد اللاوندى، أمريكا - أوروبا سايكس بيكو جديد فى الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص 203 .

(54) المرجع السابق ص 203 .

(55) سليمان الوادعى، شكل العلاقة الأوروبية - الإيرانية قبل إستئناف المباحثات النووية، جريدة الإندبندنت عربية، الجمعة 19 نوفمبر 2021م .